http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1388) السنة السادسة - الاحـد (14) كانون الاول 2008

سكان القرى والاهوار في ميسان لـ(المدى) :

لا توجد لدينا محطات تصفية.. ولاتصلنا حوضيات الحكومة ونضطر لشراء مياه الشرب من الاسواق

١٤ محطة معالجة سلمت لمديرية ماء ميسان ولم يتم تشغيلها حتى الان

العمارة/ رعد شاكر

تعتبر مياه الشرب الملوثة أحد أهم العوامل الرئيسة المسببة لظهور وأنتشار طيف واسع من الأمراض و الأوبئة التي تصيب مختلف الفئات العمرية لأفراد المجتمع، وتلك حقيقة لم تعد خافية على احد ، وبفضل الحملات الأعلامية التي قامت بها الجهات الرسمية المتخصصة والساندة والمنظمات غير الحكومية خلال السنوات الماضية مع شيوع وسائل الأتصال المتنوعة أستوعبت شرائح المجتمع المختلفة من سكان المدن والمناطق النائية على حد سواء أهمية معالجة المياه وطرق ووسائل تنقيتها وتعقيمها قبل الشرب والاستخدامات المنزلية الأخرى.

ومع ذلك انتشرت بعض الأمراض والأوبئة التي كان الماء أحد أهم مسبباتها في مناطق مختلفة من العراق ومنها محافظة ميسان، وما إصابات الكوليرا وحالات الأسهال المائي الشديد التي أودت بحياة عدد من الأشخاص في الصيف الماضي إلا دليل على وجود خلل أو قصور أو سمه ما شئت ، في الأداء الحكومي و على مختلف الصعد التي لها علاقة بالموضوع وفي مقدمتها دوائر الماء . ومع معرفتنا بما كانت تعانيه البنية التحتية لمياه الشرب في مفاصلها المختلفة من محطات المعالجة وشبكات التوزيع وغيرها إبان فترة النظام السابق ، إلا أن المبالغ الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع خلال السنوات التي أعقبت سقوط النظام ناهيك عن مشاريع الدول المانحة وهبات المنظمات الدولية في هذا المجال مع أستمرار تدني مستوى أداء هذا القطاع تجعلنا نرفع أكثر من علامة أستفهام أمام من يعنيه الأمر.

وتناغما مع ما قاله مدير دائرة ماء ميسان خلال كلمته في أحد أجتماعات مجلس المحافظة المخصص لتدارس ظاهرة أنتشار مرض الأسهال المائي وأصابات الكوليرا في عدد من مناطق المحافظة في حينه ، حيث قال « لا توجد لدينا مشكلة في مركز المحافظة» فلن نتطرق لتردي نوعية المياه التي تصل المواطنين من مجمعات ومحطات الماء هنا ، ويكفي للإشارة إلى رداءتها أن الغالبية العظمى من المواطنين يعزفون عن شربها ويلجأون لشراء مياه ال RO ومن الطريف أن جل موظفي دائرة الماء يقرون بهذه الحقيقة ويزيدون بأنهم أنفسهم لا يشربون من ماء (الإسالة) وكم عجبت لجرأة أحد العاملين في قسم ماء القرى حين سألني مقرا : هو منو يشرب ماء الحنفية؟! ولا نريد أن نتحدث أو نتساءل عن جدوى وجود هذه الدائرة ولم لا يتحول أسمها إلى دائرة- ماء الأستخدامات المنزلية عدا الشرب - ما دام الناس يعزفون عن شربها ، وتحويل أموال المشاريع الخاصة بها إلى بناء محطات حكومية لمياه الـRO أو استيراد قناني المياه المعبأةوإضافتها كمفردة ضمن البطاقة التموينية للمواطنين للتخفيف عن كاهلهم.وسنكتفي بتناول ما يعانيه سكان القرى والمناطق النائية في موضوع مياه الشرب . وكما نعلم فان سكان تلك المناطق يشكلون الغالبية العظمى من سكان المحافظة مع تدني مستواهم المعيشي بسبب تردي حال الزراعة لشحة المياه .ولذا فأن نسبة لا بأس بها منهم لا يستطيعون تأمين المال اللازم لشراء المياه المعبأة أو مياه الRO ويعتمدون بشكل مباشر على مياه الجداول شبه الراكدة لسد أحتياجاتهم لمياه الشرب وقد يستخدم بعضهم الطرق البدائية لتنقية الماء وذلك بأستخدام قطعة من القماش كمرشح للتصفية مع أستخدام بعض الشب إن وجد.وقد أثرنا أن نطلع على واقع الحال ميدانيا قبل التحدث إلى المسؤولين في دائرة الماء فقمنا بزيارة عدد من تلك المناطق حيث لاحظنا أن عشرات القرى المتناثرة بين مراكز الأقضية والنواحي وحافات الأهوار تفتقر لوجود مجمعات لمياه الشرب . فيما تعاني المجمعات الموجودة في بعض المناطق الاخرى الأهمال وأغلبها عاطلة عن العمل وقسم منها تعرضت أجزاؤها للسرقة . مع وجود بعض المحطات التي تمت صيانتها من قبل ملاكات مديرية الماء وإعادتها للعمل. وقد شكا الكثير من المواطنين الذين ألتقيناهم في القرى غير المخدومة بشبكات الماء من عدم إيصال المياه الصالحة لهم بواسطة الحوضيات كما يشاع في وسائل الأعلام وعبروا عن أستيائهم من عدم زيارة المسؤولين لمناطقهم للأطلاع على أوضاعهم الصعبة وتردي الخدمات بحسب وصفهم . فيما قال آخرون من قرى أخرى أن كميات الماء التي تصل إليهم بواسطة الحوضيات تتم بصورة متقطعة وغير كافية وطالبوا بتخصيص حوضية محددة لكل مجموعة قرى متجاورة حلا لهذه المشكلة.

ولرسم صورة جلية لبعض ما يعانيه سكان تلك المناطق نورد ما قاله أحد المواطنين الذين ألتقيناهم في إحدى قرى منطقة مويلحة التابعة لناحية المشرح:

كما ترون فأن جدول الماء القريب منا ماؤه راكد وملىء بجثث الحيوانات النافقة و النباتات الطفيلية كالشمبلان وغيره وهو عموما شديد التلوث ونحن لا نستخدم مياهه إلا لبعض الأستخدامات. أما بخصوص مياه الشرب فلا توجد لدينا محطة للماء ولا تصلنا حوضيات الحكومة ونقوم بين فترة وأخرى ببيع أحدى مواشينا لتأمين المال اللازم للمعيشة .ومياه الشرب واحدة من المشاكل التي نعاني منها بشدة حيث نضطر إلى تأجير سيارة - بيك أب - ونحمل جلكاناتنا ونذهب إلى المشرح لشراء الماء وهي عملية مكلفة لنا ونطالب الحكومة بأرسال سيارات ماء حوضية إلى قرانا ، وإذا أستمر الوضع على هذا الحال خلال الصيف المقبل فسنضطر إلى ترك قرانا والهجرة نحو المدن القريبة»

وهذا هو حال أغلب بقية المناطق والقرى.ولمعرفة تعليقات المسؤولين عما أورده بعض المواطنين حاولنا مرارا اللقاء بمدير دائرة ماء ميسان ولكننا لم نفلح فمرة هو في أجتماع وأخرى خارج الدائرة ولكننا أستطعنا مقابلة مسؤول ماء القرى في المديرية المهندس كريم حسن الذي أكد أن عدد القرى التي توجد فيها مجمعات لمياه الشرب لا تتعدى الـ ٩٠ قرية في عموم المحافظة مشيرا إلى أن مئات القرى الاخرى تفتقر لمثل هذه المحطات وتلجأ لسد أحتياجاتها لمياه الشرب الى شراء المياه المعبأة أو مياه ال ro فيما يستخدم بعض سكان المناطق النائية من ذوي الدخل المحدود مياه الجداول والانهر بشكل مباشر دون أية معالجات ما يتسبب باصابتهم بشتى الامراض . وعن إجراءات الدائرة بهذا الشأن قال «اوعز مدير الدائرة لمسؤولي الماء في الأقضية والنواحي بتسيير السيارات الحوضية لتجهيز المواطنين بالمياه الصالحة للشرب « وحين أبلغناه بشكوى سكان العديد من القرى من عدم وصول السيارات الحوضية لمناطقهم بررذلك بأن عدد السيارات محدود ويتم استخدامها لأمور أخرى كتجهيز الماء للثكنات العسكرية ونقاط السيطرات ورش بعض الشوارع في مركز المحافظة. وقد أشتكى من قلة الملاك حيث لا يوجد في القسم سوى فني واحد و خمسة مهندسين وهو عدد لا يتناسب مع حجم المسؤولية بحسب وصفه. وختم حديثه بالقول « هنالك نية لتشكيل مفارز من ملاكات الصيانة في المديرية لمعالجة عطلات محطات الماء في الأرياف والمناطق النائية.

في اليوم التالي حاولنا لقاء مدير الدائرة ولكنه خول رئيس قسم التشغيل بالتحدث نيابة عنه . والذي أقر في بداية حديثه بتردي قطاع الماء في مناطق الأرياف وعزا تلكؤ إنجاز مجمعات تنقية وتعقيم مياه الشرب في مناطق الأهوار والتي سبق وأن أقرت ضمن خطة إنعاش الأهوار عام ٢٠٠٧ إلى تأخر إطلاق التخصيصات المالية في حينه. وبين المهندس مشرق ناجي محمد أن مشاريع العام ٢٠٠٧ تمت المباشرة بتنفيذ بعضها خلال العام الحالي ٢٠٠٨ ومنها مجمعات مياه بطاقات تصميمية متباينة تتراوح بين ٥٠ م٣/ساعة إلى ٢٥٠ م٣/ساعة وبلغت نسب الإنجاز مراحل لا بأس بها وقد طالب بزيادة حصة المحافظة من مادة الكلور المستخدمة في تعقيم المياه لغرض سد أحتياجات مجمعات ماء القرى والأرياف التي باشرت ملاكات الدائرة بإدارتها مؤخرا حسب التوجيهات الوزارية بعد أن كانت تدار من قبل الأهالي وتمنى أن تقوم الوزارة بتغيير النظام الهيكلي لمديريات الماء في المحافظات عموما بما يعزز من عوامل الارتقاء بعملها ويرفع مستوى الخدمات التي تقدمها للمواطنين كأن يصار الى تحويل قسم ماء القرى والمناطق النائية ألى مديرية مستقلة ترتبط بصورة مباشرة بالوزارة أو منح مديرية ماء المحافظة صلاحيات أوسع وجعلها مديرية عامة.

ما أسباب تردي واقع هذا القطاع الحيوي ومن المسؤول؟ أسئلة من حق المواطن أن يطرحها وأن يتلقى إجابات شافية عنها وإذا كانت وسائل الأعلام مرآة المجتمع فأن من واجبها أن تنقل لمن يتصدى لمواقع المسؤولية هذه التساؤلات المشروعة ليعرف الرأي العام تفاصيل الأمور التي تهمه.ولما يئسنا من مقابلة مدير الدائرة المتخصصة بعد محاولات عدة ولم نحصل من معلومات سوى التي ذكرها بعض مدراء الأقسام التي أوردناها آنفا ، استطعنا أن نحصل على بعض المعلومات من الجهات الرسمية الأخرى التي لها صلة بموضوعة مياه الشرب ومنها مديرية البيئة التي أشار مديرها إلى أن قطاعات واسعة من سكان الريف والمناطق النائية ما زالت تستخدم مياه الأنهار والجداول بشكل مباشر ومن دون معالجات لسد أحتياجاتها من مياه الشرب مضيفا أنها مياه أثبتت الفحوصات المختبرية تلوثها بشكل كبير حيث صار نهر دجلة بمثابة مبزل لتصريف مخلفات المحافظات التي يمر بها والواقعة شمال المحافظة ناهيك عن تراجع مناسيب مياه النهر بسبب الشحة وسنوات الجفاف التي مرت بها البلاد عموما في الفترة الماضية و ارتفاع نسبة الملوحة في مياه النهر.

وعن رداءة الماء الذي تضخه مجمعات المياه أشار أحد مهندسي البيئة أن الماء المعالج داخل المجمعات مقبول من ناحية التعقيم برغم وجود بعض درجات العكورة ولكن المشكلة تكمن في تصميم نظام الشبكات التي تغذي المناطق حيث يسبب التصميم الشجري لتلك الشبكات عدم وصول مواد التعقيم المستخدمة في المجمعات (مسحوق القاصر أو الكلور) إلى جميع فروع الشبكة بشكل منتظم .إضافة لوجود بعض الملاحظات السلبية عن مدى كفاءة بعض محطات التنقية والتعقيم. رئيس لجنة الخدمات في مجلس المحافظة أشار لوجود ١٤ محطة لمعالجة مياه الشرب (RO) شيدت من قبل بعض المنظمات وهيئات المساعدة و الإغاثة الدولية في مناطق عدة من المحافظة وسلمت لمديرية ماء ميسان أواخر حزيران / ٢٠٠٦ ولم يتم تشغيلها ولم تقدم قدح ماء واحد لسكان المحافظة منذ ذلك الحين علما أن المواطن يخصص جزءا من دخله اليومي لشراء مياه الشرب من القطاع الخاص بحسب وصفه وبين عدنان حمودي أن تلك المحطات أعلنت للمزايدة العلنية للمستثمرين ولكن أحدا لم يتقدم بسبب أرتفاع سعر الأفتتاح وطالب بأن يتم تشغيلها بأية صورة ممكنة وبأقرب وقت لتأمين المياه الصالح للمواطنين بأسعار مناسبة.

وإذا كان من حق المواطن أن يعلم مقدار الأموال التي خصصت وتلك التي صرفت على مشاريع مياه الشرب في المحافظة فأن جل ما استطعنا الحصول عليه من أرقام ومن مصادر رسمية هي التالي

٧ مليار دينارمن تخصيصات خطة إنعاش الأهوار لعام ٢٠٠٦

٨ر٥ مليار من تخصيصات إنعاش الأهوار لعام ٢٠٠٧

١٢ مليار دينار من تخصيصات تنمية الأقاليم لعام ٢٠٠٨

١٧ مليار دينار منحة رئيس الوزراء عام ٢٠٠٨

هذا عدا عشرات المليارات الأخرى من تخصيصات تنمية الأقاليم للسنوات السابقة وتخصيصات الخطة الأستثمارية للوزارة وهبات الدول المانحة والمنظمات الأنسانية والتي لم نستطع معرفة مقاديرها من دائرة الماء لأسباب لا مجال لذكرها.

ومع كل تلك المبالغ الكبيرة والمشاريع التي نسمع عنها مازال قطاع الماء مترديا في مناطق عدة من المحافظة.

وليس بيدنا إلا أن نتساءل مع المواطن البسيط بمرارة، ونحن نعيش في مملكة المياه:

متى سنصل إلى مرحلة تأمين أحتياجاتنا المحلية من المياه الصالحة للشرب ؟ وهل سيصدق أحد أسلافنا الراحلين رحمهم الله أننا نستورد المياه المعبأة من دول الصحراء المجاورة لنروي بها ظمأنا.

من الداخل

في ذكرى اعتقال الديكتاتور

هادي جلو مرعي

الرابع عشر من كانون الاول، ذكرى سنوية لعملية اعتقال الدكتاتور السابق في قرية قريبة من قضاء الدور التابع لمحافظة صلاح الدين، وحينها أعلن السيد عدنان الباجه جي رئيس مجلس الحكم النجاح في الوصول الى مكان اختبائه ونقله الى مركز اعتقال لبدء التحقيق معه في مختلف القضايا والمتعلق منها بجرائم الابادة الجماعية، والتهجير القسري لفئات من الشعب، واعتبر ان ذلك يمثل نهاية مرحلة خطرة في تاريخ البلاد.ومن شأن الكاتب ان يعالج القضايا الخطرة، وربما يتحول ذلك الى واجب، ومثلما يفعل اخرون في وسائل اعلام مختلفة، وفي بلاد مختلفة فان البحث في اسباب انهيار الدكتاتورية وما خلفته من مشاكل، واثار مدمرة في حياة الشعوب يكون مهماً لجهة الاثار والتداعيات الخاطئة والبناء على افكار جديدة تتواءم ونزعة التغيير والتخلص من تلك الاثار وتداعياتها وما يمكن ان ينتج عنها من اذى يصيب العقول والنفوس، وحتى الضمائر، وما قد نخلص اليه من ظهور نماذج سوء تثير المشاكل والقلاقل، وسبل معالجة ذلك بحكمة وروية ودراسة متأنية، تستهدف المجتمع وتاريخ العلاقات الاجتماعية والبيئية.

لست هنا في معرض التشهير او التنكيل بشخص صدام ولكني اجد من الاهمية الفائقة النظر الى اعتقاله بوصفه حالة ضرورية ليكون التغيير مؤكداً. فبقاء الرجل طليقاً منذ التاسع من نسيان ٢٠٠٣ الى نهاية ذلك العام كان مبعث قلق وشد وجذب بين السياسيين والعسكريين، والاوساط الاعلامية والمراقبين وعلى مستوى المواجهة بين القوات المشتركة وقوى العنف المسلح، وما كان يدور من حديث ودعايات عن وجود صلة بين صدام ومعاونيه السابقين، وجماعات مسلحة اخذت تنشط في تلك الفترة. ولذلك كان مهماً التخلص من ذلك الشد الذي انتهى بالفعل واخذ يتلاشى مع اول الصور التي بثت من على شاشة التلفاز، وعند المشاهدة الاولى لصورة اخطر معتقل منذ التاسع من نيسان والى زمن غير معلوم.

> هذه الشخصية كانت تمثل هاجساً مقلقاً لأناس عاديين ولجهات وقوى،. حتى الموالية منها لسلطته، والهاجس تلاشى فيما بعد، وقد تجاوز العراقيون تلك المرحلة، ليتحول الصراع الى الفعل السياسي والى منافسة انتخابية وديمقراطية وتمثيل نيابي

الشخصية (المخيفة) لصدام سواء في فترات حكمه المتلاحقة منذ عام ١٩٦٨ والى ٢٠٠٣، ومن ثم الى يوم اعتقاله ولاحقاً الى اللحظة التي عرضت فيها جثته الى الملأ بعد تنفيذ حكم الإعدام فيه.. هذه الشخصية كانت تمثل هاجساً مقلقاً لأناس عاديين ولجهات وقوى،.حتى الموالية منها لسلطته، والهاجس تلاشى فيما بعد، وقد تجاوز العراقيون تلك المرحلة، ليتحول الصراع الى الفعل السياسي والى منافسة انتخابية وديمقراطية وتمثيل نيابي، بعيداً عن هواجس الحكم الفردي. وهي الفرصة المتاحة الان لجميع المواطنين ليمارسوا حقوقاً دستورية وإنسانية كفلت لهم بقوانين وتشريعات نافذة. وبقي على الجميع بذل الجهد للانتقال الى مرحلة البناء والاعمار وتحديث البنية الفكرية والسياسية للمجتمع، وتوفير الاجواء الملائمة للعمل السياسي المنظم، وللاستثمار والعمل، والانفتاح على العالم من دون خوف من الماضي.

استكمال اعمال توسيع مستشفى الرفاعي

بلدية الناصرية تحذر مرشحي الانتخابات من التجاوز على العلامات المرورية واللوحات الارشادية

الناصرية/ حسين العامل

حذر مدير بلدية الناصرية المهندس حسن دعدوش الكيانات السياسية ومرشحي انتخابات مجلس محافظة ذي قار من استخدام اسيجة البنايات الحكومية والعلامات المرورية واللوحات الارشادية للصق دعايتهم الانتخابية.

ودعا دعدوش في تصريح خص به المدى جميع الكيانات السياسية الالتزام بقواعد السلوك الانتخابي والتقيد بضوابط تعليق ملصقات الدعاية الانتخابية والمواقع المحددة من قبل مديرية بلدية الناصرية، مشيرا الى قيام بعض الكيانات السياسية والمرشحين بلصق بوسترات دعايتهم الانتخابية وصورهم فوق العلامات المرورية واللوحات الارشادية واسيجة الدوائر الحكومية والمدارس لافتا الى ان ذلك من شانه ان يشوه المنظر العام للمدينة ولا سيما بعد تعرض بعض الملصقات للتمزيق والتشويه من قبل مجهولين.

وفي سياق منفصل استكملت دائرة صحة ذي قار اعمال توسيع مستشفى قضاء الرفاعي وذلك بانجاز بناية تكميلية بطبقتين تضم قسما لامراض الاطفال تتسع لـ٧٠ سريرا.

وقال مدير عام دائرة صحة ذي قار الدكتور هادي بدر الرياحي خلال حفل افتتاح القسم الذي جرى انجازه مؤخرا ضمن بناية مستشفى الرفاعي العام.

شملت اعمال التوسيع انشاء بناية حديثة من طبقتين تضم قسما لامراض الاطفال بسعة ٧٠ سريرا ويشتمل على ردهات رقود وطوارئ وردهة للخدج فضلا عن مختبر طبي واجنحة إدارية وخدمية.

واضاف الرياحي كما قامت دائرة صحة ذي قار بتجهيز البناية التي جرى تنفيذها على حساب خطة تنمية الأقاليم بكلفة إجمالية تجاوزت مليار دينار. باجهزة طبية واسرة ومستلزمات أخرى.

مشيرا الى ان البناية المذكورة تعد واحدة من مشاريع محافظة ذي قار الهادفة لتقليص العجز في الغطاء السريري الذي يقدر باكثر من اربعة الاف سرير. لافتا الى تنفيذ عدد كبير من المشاريع الطبية والصحية في قطاع الصحة ضمن الخطط التنموية والاستثمارية للاعوام الماضية والسنة الحالية.

احالة ٥٣ مشروعا خدميا للتنفيذ

القصر الرئاسي في بابل يفتح ابوابه لاستثماره سياحياً

بابل/ اقبال محمد

افتتح القصر الرئاسي في مدينة بابل الاثارية امام المواطنين والسياح لاستثماره سياحيا.

وبين مدير المنتجع السياحي الجديد عبد الحسين العبيدي لـ(المدى) إن الحكومة المحلية في بابل عملت ومنذ اكثر من عام على تاهيل المنتجع بكلفة ٨٠٠ مليون دينار وقد افتتحت المنتجع بشكل تجريبي امام المواطنين خلال عيد الفطر المبارك وقامت خلال عيد الاضحى بافتتاحه بشكل نهائي امام المواطنين والزوار مشيرا الى ان المنتجع يضم حالياً ٣١ غرفة للعرسان و١٠ سويتات مجهزة بشكل كامل ومطعم يسع الى ٣٠٠ شخص وصالة كبيرة للاحتفالات فضلا عن عدة مواقع ترفيهية منها القصر الرئاسي الذي سيتم تحويله إلى قاعة للمؤتمرات الدولية ومتحف تراثي ومتاحف فرعية أخرى للفنون ومرسى الزوارق ومطاعم وأسواق وكازينوهات ومن المؤمل انشاء مدينة ألعاب متكاملة للاطفال بالقرب من المنتجع.

واضاف ان هيئة السياحة ابدت تعاونا واسعا مع الحكومة المحلية في المحافظة من خلال تزويد المنتجع بالملاكات السياحية المتخصصة.

الى ذلك اشار حسون الفتلاوي نائب محافظ بابل والمشرف على المنتجع ان المحافظة تنوي انشاء مدينة سياحية كبيرة تبدأ من مدينة بابل الاثارية وتنتهي عند مدينة السدة وعلى طول ضفاف شط الحلة.

واكد الفتلاوي على اهمية الاستثمارات السياحية لما فيها من مردودات مالية واقتصادية يمكن ان تحسن من الوضع الاقتصادي للمواطنين في محافظة بابل.

وابدى مواطنون التقتهم (المدى) ارتياحا واسعا بالخطوة التي اقدمت عليها الحكومة المحلية في بابل عندما قررت فتح المنتجع السياحي والقصر الرئاسي امامهم بعد ان كان حكرا على رئيس النظام السابق واعوانه.

ومن جهة ثانية تواصل مديرية بلدية الحلة بتنفيذ ٥٣ مشروعا خدميا في مركز المدينة كانت قد احالتها على التنفيذ ضمن الميزانية الاستثمارية للعام الحالي والميزانية التكميلية للعام الماضي ٢٠٠٧.

وقال مصدر في البلدية لـ(المدى) ان المشاريع تتمثل بمشروع إكساء شوارع في حي الزهراء بطول ٣٦٣٥ م وبكلفة اكثر من خمسمئة مليون دينار ومشروع عمل قالب جانبي للشوارع في حي نادر الثانية والثالثة والذي يبلغ طوله ٥٠٠م مع الصبغ بكلفة(١٥٠) مليون دينار ومشروع أكساء الشارع الواصل من أستدارة صفي الدين الحلي وحتى شارع ٤٠ بطول ٥٥٠ م بكلفة اكثر من(١٠٠) مليون دينار فضلا عن أنجاز الأعمال المتبقية من مشروع تبليط شوارع في حي الأكرمين بطول ١٢كم وبكلفة مليارين وسبعمائة وثمانية وسبعين مليوناً .

وبين المصدر ان المشاريع تتضمن كذلك مشروع تبليط شوارع حي الكرامة الثالثة والرابعة بطول ٥كم بكلفة اكثر من مليار دينار ومشروع تبليط شارع الأوقاف بطول ٦٠٠ م وبكلفة اكثر من (١٠٠) مليون دينار ومشروع تبليط شوارع في حي محيزم بطول ٢كم وبكلفة اكثر من (٤٣٠) مليون دينار ناهيك عن مشروع تبليط شارع الحسينية بطول ١٥٠٠م للأتجاهين الأيمن والأيسر وبكلفة اكثر من(٩٢٤) مليون دينار ومشروع تبليط الشارع النازل من شارع ٦٠ الى قرية الدالي بطول ٥٥٠ م ومشروع تبليط الشارع الواصل من محطة الكهرباء في حي الأسكان وحتى مستشفى الحلة الجراحي وبأتجاهين ومشروع أكساء شوارع في حي الشاوي وبطول ٤٤٧٠ م وعرض ٦-٩م .

واضاف ان المشاريع تتضمن ايضا مشروع إكساء شوارع حي الأمير الثانية في منطقة الموظفين والعمال ومشروع تبليط وإكساء شوارع حي الأمير ومشروع تجهيز حصى خابط (سيبس) لمديرية بلدية الحلة بكمية ٥٠٠٠م٣ ومشروع تبليط شوارع حي الجمعية خلف نهر اليهودية ومشروع تبليط مدخل البكرلي من مركز شرطة بابل وحتى شارع الخسروية مروراً بسكة القطار بطول ٩٠٠ م ومشروع تبليط وإكساء شوارع في حي الجمعية (الشارع الواصل من شارع ٤٠ مجاور مطعم الفرات وحتى شارع ٦٠ وبعض الشوارع المجاورة لها طول شوارع التبليط ١،٥ كم وعرض ٦-١٠ م أما طول الاكساء ٩٦٠م وعرض ١٠م وبلغت كلفة المشروع اكثر من(٦٧٤) مليون دينار ومشروع تبليط شوارع حي الأمين بطول الشوارع ٢،٥كم وعرض ٦م وبلغت كلفة المشروع(٤٧٨) مليون دينار إضافة الى مشروع تبليط الشارع الواصل مابين حي الصحة وشارع حلة- بغداد وطول الشارع بالأتجاهين الأيمن والأيسر ١٤٠٠م وعرض الاتجاه الواحد ٧م المشروع ٥٣٦٤٠٠٠٠ خمسمائة وستة وثلاثون مليون وأربعمائة الف دينار ومشروع أنشاء جسر يربط شارع الجمعية بشارع الطهمازية مكوناً تقاطعاً مع شارع ٦٠ وبلغت كلفة المشروع اكثر من مليار دينار ومشروع تبليط شوارع حي الجزائر وشوارع مجاور سايلو التمور وسايلو الحبوب القديم والملعب طول الشوارع ١٥٠٠م وعرض ١٠-٢٠ م وبلغت كلفة المشروع (٣٠٢) مليون دينار والمدة المقررة للتنفيذ ١٢٠ يوماً ومشروع تبليط شوارع حي الأساتذة طول الشوارع ١٥٠٠م وعرض ٦-٨ م وبلغت كلفة المشروع (٢٩٥) مليون دينار ومشروع تبليط شوارع حي السندباد طول الشوارع ٢٥٥٠م وعرض ٦-١٠-١٥ م وبلغت كلفة المشروع (٥٢) مليون دينار ومشروع تبليط الطريق المتصل بين طريق البو طيف مروراً بأفراز كريطعة حتى البكرلي وبطول ٩٢٠ م وعرض ٣٠-٢٠-١٠ م وبلغت كلفة المشروع(٢٩٧) مليون دينار والمدة المقررة للتنفيذ ٩٠ يوماً ومشروع تنفيذ قالب جانبي (كريستون) للشوارع الخدمية لمدخل حلة- ديوانية وبالاتجاهين الأيمن والأيسر وبطول ٣كم وعرض الشوارع ٦م. وطول القالب الجانبي ٩كم وبلغت كلفة المشروع اكثر من مليار دينار والمدة المقررة للتنفيذ ٣٦٠ يوماً علماً، أن تاريخ المباشرة بالمشروع في ٢٠٠٨/٢/٥ وقد توقف العمل بسبب وجود عوارض تخص مديرية كهرباء بابل ومديرية مجاري بابل ومديرية ماء بابل ووجود أستملاكات ومشروع أكساء شوارع في حي البكرلي وبمساحة ٢٤٠٠٠الف م٢ وبلغت كلفة المشروع(٣٦٢) مليون دينار ومشروع إنشاء سياج مشتل الطهمازية وبطول ١٨٦٠م وبلغت كلفة المشروع(٤٠٥) ملايين دينار ومشروع تبليط شوارع حي المعرفة بطول ٢كم وعرض ٦م.

الاهوار .. نقص في الخدمات والرعاية الصحية